بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـــه

السيد/ ركاض عجيان آل صميخ

عضو وفد دولة قطر

الدورة (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٢٥ اكتوبر ٢٠١٩

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

شكراً السيد الرئيس،

يُمثل احترام القانون الدولي المعيار الأساسي والوحيد لسلوك الدول، وأساس العلاقات الدولية، وبالتالي فإن معرفة القواعد الجوهرية للقانون الدولي لها بالغ الأثر في ترسيخ العلاقات الدولية وتحقيق السلام في كوكبنا، فالقانون الدولي هو الأداة الوحيدة التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية، مما يتطلب بذل الجهود لزيادة الوعي بأهمية القانون الدولي.

لقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه المساعدة على مدى (٥٤) عاما ولا يزال بدور رئيسي في تعزيز واحترام القانون الدولي، الذي يُشكل وسيلة راسخة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول.

كما أن الدور الذي تضطلع به المكتبة السمعية البصرية في الأمم المتحدة تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من خلال توفير الأدوات التي يمكن أن تستفيد منها قطاعات واسعة من القانونيين والأكاديميين وغيرهم في أرجاء العالم. وعليه فإننا نُثني على جهود شعبة التدوين القانوني بمكتب الشؤون القانونية بنشر سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للعدالة الدولية.

واليوم وفي ظل التوترات والنزاعات والأزمات التي يشهدها العالم، فإن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى لتعميق المعرفة بالقانون الدولي، بما في ذلك الدراسة المتعمقة للمسائل المستجدة في عصرنا هذا، وهو ما يُزيد الحاجة لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه، وكذلك الدور الذي تنهض به المكتبة السمعية البصرية.

السيد الرئيس،

إن وجود نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد ومستند على مبادئ القانون الدولي يعزز جهودنا المشترك لبناء وصون السلم والأمن الدوليين، ويُساهم في تحقيق الازدهار للأسرة البشرية. وفي هذا الخصوص، فقد نهضت المعاهدات المتعددة الأطراف بدورٍ رائد لتعزيز سيادة القانون والنهوض به، وفي الحفاظ على نظام دولي

قائم على القواعد. وفي ظل تزايد الترابط في عالمنا، ومع تزايد عدد المعاهدات المتعددة الأطراف، فإن من بالغ توفير الموارد اللازمة لكفالة استمرار منح برنامج المساعدة الموارد اللازمة للاضطلاع بولايته.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تُثني فيه دولة قطر على النتائج القيمة التي تحققت بفضل وجود هذا البرنامج، ونجدد دعمنا له، نود أن نشيد بالجهود القيمة لمكتب الشؤون القانونية، وشعبة التدوين، وأمانة البرنامج، لجهودهم في تعزيز وتنشيط الأنشطة القانونية في إطار البرنامج من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع القانوني الدولي في القرن الحادي والعشرين. ونرى أن الزمالات والدورات الدراسية المقدمة من خلال برنامج المساعدة تساهم في تعزيز القانون الدولي، ولها تأثيرا كبير لتطوير قدرات المعنيين بتطبيق القانون الدولي في جميع الدول.

وانسجاما مع سياسة دولة قطر بدعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وإدراكها لأهمية تعزيز القانون الدولي، فقد واصلت تقديم الدعم المالي للبرنامج، لتمكينه من تجاوز الصعوبات التي تعترض استمراريته، وبما يساهم في مساعدة القانونين من الدول النامية للمشاركة فيه. كما حرصت بلادي على إشراك أكبر عدد من القانونيين القطريين في دورات البرنامج، في إطار بناء القدرات القانونية ورفع الوعي بأهمية القانون الدولي.

ختاماً، فإن دولة قطر ستواصل تقديم الدعم لكافة الجهود الرامية لتعزيز سيادة القانون وترسيخ ورفع الوعي بالقانون الدولي، الذي يُشكل ركيزة لصون السلم والأمن الدوليين ويحقق اهداف الأمم المتحدة.

وشكرا لكم